



مذكرة إعلامية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه المذكرة الإعلامية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (12/00 نيويورك، 18/00 جنيف، 22/30 دلهي، 02/00 - 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 طوكيو)

UNCTAD/PRESS/IN/2018/9*
Original: English

حقائق وأرقام

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2018: ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي - بعيداً عن واقع سير الأعمال كالمعتاد

جنيف، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 - يقدم تقرير أقل البلدان نمواً لهذا العام معلومات وفيرة عن كيفية نشوء مؤسسات الأعمال ونموها في البلدان الـ 47 الأكثر حرماناً في العالم. ويزيد عدد سكان أقل البلدان نمواً مجتمعاً على بليون نسمة - أي 13 في المائة من سكان العالم - لكن نصيب هذه البلدان من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا يبلغ سوى 1.3 في المائة ونصيبها من التجارة العالمية لا يتجاوز 1.1 في المائة.

مشهد ريادة الأعمال في أقل البلدان نمواً

- قرابة 270 مليون من العاملين في أقل البلدان نمواً كانوا يعملون لحسابهم الخاص في عام 2017، وهو ما يُعتبر عادةً شكلاً من أشكال ريادة الأعمال. ويمثل هذا العدد 70 في المائة من مجموع العمالة، مقارنةً بـ 50 في المائة في البلدان النامية الأخرى.

- **قاربة نصف** السكان البالغين في أقل البلدان نمواً يمارسون شكلاً من أشكال النشاط الريادي، 29 في المائة منهم في مرحلة مبكرة من هذا النشاط و18 في المائة منهم في مؤسسات أعمال مستقرة. واحتمالات ممارسة البالغين في أقل البلدان نمواً نشاطاً من أنشطة ريادة الأعمال (بتعريفها الواسع) هي ضعف هذه الاحتمالات في البلدان النامية الأخرى.
- نصيب **الاقتصاد غير الملحوظ** (الأنشطة الاقتصادية الخافية على السلطات الرسمية لأسباب نقدية أو تنظيمية أو مؤسسية) يبلغ في المتوسط 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً.
- عدد رواد الأعمال المبتدئين في أقل البلدان نمواً الذين يرون أن "الفرص هي محركهم" يفوق بـ 1.7 مرة عدد الذين يقولون إن "الضرورة هي محركهم"، مقارنةً بـ 2.8 في البلدان النامية الأخرى و3.6 في الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات الانتقالية مجتمعة.
- 63 في المائة من رواد الأعمال المبتدئين في أقل البلدان نمواً و57 في المائة من مؤسسات الأعمال المستقرة يعملون في قطاع **الخدمات الموجهة إلى المستهلك**، وهي أنشطة ذات هوامش ربح متدنية تحاكي عادةً أنشطة مؤسسات أعمال قائمة من قبل.
- **معدلات بقاء المشاريع الناشئة متدنية**؛ فأكثر من 50 في المائة من الشركات الجديدة تخرج من السوق في السنوات الخمس الأولى.
- 28 في المائة من رواد الأعمال المبتدئين في أقل البلدان نمواً هم من **الشباب** (24-18 سنة)، بينما يبلغ نصيب البالغين المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 سنة 35 في المائة.
- مشاركة النساء في المراحل الأولى من ريادة الأعمال تكاد تماثل مشاركة الرجال، غير أن فرص امتلاكهن شركات تقل خمس مرات عن فرص الرجال.
- الأسر المعيشية الريفية القريبة من المراكز السكانية الكبيرة تريد احتمالات مشاركتها في **أعمال ريادية غير زراعية** لأن من الأسر لها الوصول إلى الأسواق والائتمان ومرافق الاتصالات.
- توزيع شركات القطاع النظامي في أقل البلدان نمواً يميل بشدة لصالح **المنشآت الأصغر حجماً**، بينما لا يوجد إلا عدد قليل من الشركات المتوسطة الحجم، حيث إن 58 في المائة من الشركات يعمل فيها أقل من 20 موظفاً، أما عدد الشركات التي يعمل فيها أكثر من 100 موظف فلا يزيد على 12 في المائة من المجموع.
- الشركات الصغيرة واليافعة **بالغة الأهمية لخلق فرص العمل**، لكن الشركات الكبيرة تؤدي دوراً أساسياً في تكثيف رأس المال وتحسين الإنتاجية.

ريادة الأعمال على المستوى المحلي في نظم الإنتاج العالمية

- مشاركة أقل البلدان نمواً في سلاسل القيمة العالمية لا تزال متدنية وتتركز في سلع تتأثر بصدمات الطلب العالمي.

- صادرات أقل البلدان نمواً المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية نمت نمواً بطيئاً بين عامي 2010 و2017 (بلغ متوسط النمو السنوي 2 في المائة)، على نقيض الزيادة في إجمالي الصادرات من المصنوعات التي بلغت 8 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها.
- السبيل السائد لدخول أقل البلدان نمواً في سلاسل القيمة العالمية هو عبر الاستثمار الأجنبي المباشر وليس عبر نمو ريادة الأعمال المحلية.
- مشاركة أقل البلدان نمواً في سلاسل القيمة العالمية تتم أساساً في الأنشطة الدنيا (أي تصبح صادرات المواد الخام مدخلات في مصنوعات بلدان أخرى)، بينما يبلغ نصيب القيمة المضافة الأجنبية المستخدمة في إنتاج صادرات أقل البلدان نمواً - 9 في المائة - أدنى مستوياته بين البلدان النامية. وهذا يدل على أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست بعد مصدرًا مهمًا للتنوع الاقتصادي والتغيير الهيكلي في معظم أقل البلدان نمواً.
- العديد من أقل البلدان نمواً زادت صادراتها من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في قطاع الملابس، لكن إمكانات زيادة القيمة المضافة وتوسيع نطاق ريادة الأعمال المحلية لا تزال تعوقها المنافسة المحتدمة والاستراتيجيات التي تتبعها الشركات الرائدة للمحافظة على ميزة تنافسية.
- استراتيجيات التعميد إلى بلدان مجاورة تدعم تنمية المهارات والارتقاء بالعمالة المحلية وصغار رواد المشاريع في أقل البلدان نمواً في آسيا والجنوب الأفريقي.
- الدلائل تشير إلى أن أقل البلدان نمواً فيها رواد أعمال محليون مؤثرون يمتلكون القدرات اللازمة للتغلب على العقبات والنجاح في إطلاق فرص ريادية واغتنامها في الأسواق المحلية في أقل البلدان نمواً. غير أن هذه الإمكانيات ليست مستغلة استغلالاً كاملاً.

معوّقات نشوء الشركات ونموها

- ثلاثة أرباع الشركات في أقل البلدان نمواً تتضرر من انقطاع التيار الكهربائي، وهو أمر تترتب عليه تكاليف إضافية ولا سيما للمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر.
- في عام 2017، كان 17.5 في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً يستخدمون الإنترنت، مقارنةً بـ 41.3 في المائة في البلدان النامية و 81 في المائة في البلدان المتقدمة النمو.
- الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت أوسع في أقل البلدان نمواً منها في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ذلك أن 14.1 في المائة من النساء يستخدمن الإنترنت مقارنةً بنسبة 21 في المائة من الرجال.
- 32 بلداً من أقل البلدان نمواً لديها قوانين تحظر على النساء ممارسة مهن معينة، ما قد يعوق أداء الشركات المملوكة لنساء.
- التكاليف الوسطية للمشاريع الناشئة في أقل البلدان نمواً بلغت 40 في المائة من دخل الفرد في الفترة 2015-2017، مقارنةً بمتوسط عالمي قدره 26 في المائة.

- في 21 من أصل 46 بلداً من أقل البلدان نمواً، يفوق عدد الإجراءات اللازمة لبدء مشروع تجاري المتوسط العالمي.
- فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال (على نحو ما يعبر عنه عادةً مؤشر البنك الدولي الخاص بذلك)، يقع 32 من أصل 47 بلداً من أقل البلدان نمواً في الربع الأدنى، ما يشير إلى بيئة أعمال مخوفة بالتحديات.

أطر السياسات الراهنة

- ثلث خطط التنمية فقط في أقل البلدان نمواً تعتبر المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة محركاً محتملاً للنمو الاقتصادي ومصدراً محتملاً للتوظيف والدخل من أجل الحد من الفقر.
- زيادة الأعمال المذكورة صراحةً في 36 خطة من خطط التنمية الوطنية والأطر الاستراتيجية للحد من الفقر التي استعرضت، لكن الإجراءات السياسية المحددة التي تُتخذ محدودة عموماً ومبهمة أحياناً.
- لدى ما لا يقل عن 20 بلداً من أقل البلدان نمواً سياسات صناعية وطنية تعبر بدرجات متفاوتة عن العلاقة بين ريادة الأعمال والتحول الهيكلي؛ غير أن قدراً أقل بكثير من الاهتمام يولى لمحددات ريادة الأعمال ولتقديم دعم كاف في مختلف أطوار حياة مؤسسات الأعمال.

بالإضافة إلى تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2018، أصدر الأونكتاد أيضاً مجموعة شاملة محدّثة من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية عن أقل البلدان نمواً، وهي متاحة هنا.